Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Août 2011
24 عشت 2011

التجديد

قال إنه مع تساوي الذكور والإناث في الإرث وزواج المسلمة بغير المسلم

المصلي تحمل المجلس العلمي الأعلى مسؤولية الرد على تصريحات اليازمي

استغربت النائبة البرلمانية جميلة المصلي تصريح إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو لجنة مراجعة الدستور، في لقاء مع «أوروب إيكولوجي» وهو حزب الخضر بفرنسا قبل يومين حول الربيع العربي، بأنه مع تساوي الذكور والإناث في الإرث وزواج المسلمة بغير المسلم. في حين أننا اليوم «تقول المصلي» في إطار الدستور الجديد، قد تم حسم قضية الهوية والتوابث الأساسية للدولة، معتبرة أن النقاش أصبح متجاوزا في قضية الارث، وقد حسم بيان المجلس العلمي الأعلى الصادر سنة 2008 في الموضوع. وإلى ذلك حملت النائبة البرلمانية المجلس العلمي الأعلى مسؤولية الرد على مثل هذه التصريحات.

واعتبر إدريس اليازمي، أن النسخة الأولى من الدستور كانت تتضمن «حرية المعتقد»، وأضاف في لقاء مع «أوروب إيكولوجي» أن «حرية المعتقد كانت فيه مكتوبة، ثم بدأ هجوم الإسلاميين على أعضاء اللجنة»، وانتقد الحداثيين المغاربة وقال إنهم ظلوا يتفرجون ولم يقوموا بأي شيء. بحسب موقع "كرد" الذي بث فيديو كلمة اليازمي

عزيزة الزعلي

Revue de Presse
Homme

Femmes du Maroc

Zoom sur des réformes majeures

FDM est allé à la rencontre de spécialistes de tous bords pour passer à la loupe quelques-unes des principales réformes annoncées par notre nouvelle constitution. Décryptage...

Les droits de l'homme à l'honneur

Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Une lecture sereine et objective permet de voir que la dimension des droits de l'homme est présente dans l'ensemble du texte constitutionnel : dans le préambule, qui fait partie intégrante de la constitution, dans le chapitre 2, entièrement consacré aux libertés et aux droits fondamentaux et enfin, dans d'autres chapitres comme celui traitant du pouvoir judiciaire. A cet égard, la nouvelle constitution, qui est désormais notre loi suprême, est une véritable charte des droits. L'autre particularité est que l'inscription de ces droits va de pair avec trois autres innovations : la constitutionnalisation du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et du médiateur comme organes de protection des droits des citoyens, l'institution de la justice comme pouvoir indépendant chargé explicitement de la protection de ces droits et enfin, la création de conseils associés à la société civile chargés de contribuer à l'élaboration des politiques publiques et à leur évaluation comme par exemple la Haute Autorité pour la parité et la lutte contre toute forme de discrimination ou le Conseil de la jeunesse et de la vie associative. Il y a enfin le rôle éminent que jouera le futur parlement pour élaborer les lois organiques pertinentes en la matière et pour assurer le suivi du travail des autres institutions. Ainsi, et à titre d'exemple, le rapport annuel du CNDH doit être présenté et discuté devant les deux chambres du Parlement, réunies en séance plénière. C'est donc en nous appuyant sur l'ensemble des opportunités et pouvoirs offerts par ces avancées en matière de démocratie représentative et de démocratie participative que nous pourrons assurer la protection effective des droits énoncés dans la constitution. Et cela exige la mobilisation de toutes et de tous. Car ce texte sera d'abord ce que nous en ferons comme citoyens et citoyennes engagés. ■

شكاية من مواطن الى رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

سلام تام بوجود مولانا الامام
من السيد باروز ابراهيم المزداد بتاريخ 1936/01/01
بايت عدي دوار امروكز مشيخ ايت صالح جماعة ايت ماجطن
اقليم ازيلال
الساكن حاليا بدوار تكمي الجديد نهج ابن خلدون
زنقة جبل سروا حي المستوصف جماعة ترميكت ورزازات.

سعادة رئيس مجلس حقوق الانسان السيد إدريس اليزمي،ارجو من سعادتكم ان تقدموا لي يد المساعدة في حل مشكل بماكية ارض حيث قامت شركة الكهرباء من الاستيلاء على ممتلك من الارض واشجار اللوز والزيتون و الخروب ومنزل مكون من طابق سفلي و غرفة فيالسطح مقابل ثمن زهيد 60 سنتيم للمتر كما قاموا بتدمير ماتبقى منها لانجاز طريق معبدة ...وقد اشرفت جماعة ايت ماجطن على عملية البيع او تفويت الممتلكات و كان رئيها آنذاك السيد بن عسى في 1984-1983سنوات و الآن أرجوا من . وقد طالبت بحقي آنذاك ولا من مبالي و أن علي أن أرضخ للأمر الواقع سعادتكم الموقرة إذا كان ممكنأن تطلعوا على المكانلتلاحظوا مدى الضرر الذي لحق بي وأن تساعدوني إستعادة حقي وحصولي على التعويض الذي أستحقه.
ولكم جزيل الشكر

وتقبلوا سيدي فائق التقدر والاحترام

باروز ابراهيم

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

اليازمي يوافق على التساوي في الإرث بين الذكور والإناث وزواج المسلمة بغير المسلم

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أكد إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو لجنة مراجعة دستور 2011 مطلب الحداثيين المغاربة في إقرار المساواة بين الذكور والإناث في الإرث في مخالفة صريحة لقيم الدين الإسلامي، وأضاف في في لقاء مع "أوروب إيكولوجي" وهو حزب الخضر بفرنسا قبل يومين حول الربيع العربي أنه يوافق على زواج المسلمة من غير المسلم.

حرية المعتقد " قبل " كما أوضح اليازمي أن النسخة الأولى من مشروع الدستور 2011 كانت تتضمن مبدأ أن يشن عليه الإسلاميون هجمات كللت بالنجاح مقابل فشل الحداثيين المغاربة في الدفاع عن قناعاتهم، وقال إنهم ظلوا يتفرجون ولم يقوموا بأي شيء، وختم أنه آنذاك تأكد أن موازين القوى ليست في صالح الحداثيي

قرير صادم حول الفساد الإداري والتلاعب بالمال العام بمندوبية الصحة بشفشاون

غشت 2011 الساعة 27 : 16 في 23 أضيف

اصدرت الهيئة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، تقريراً حول الفساد الإداري والتلاعب بالمال العام بمندوبية الصحة بشفشاون ،انطلاقا من أهدافها المتمثلة في فضح خروقات حقوق الإنسان والعمل على إيقافها ومحو آثارها، وكذا فضح جميع الممارسات المتعلقة بنهب المال العام والرشوة والفساد الإداري، واستنادا إلى الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي يعتبر أن الحق في الصحة حق من حقوق الإنسان.و بتوصلها بمعلومات ومعطيات تتعلق بمجموعة من الخروقات والممارسات اللاقانونية التي تعرفها مندوبية الصحة بإقليم شفشاون. وهي الخروقات التي تدخل في إطار الفساد استنادا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب خلال سنة 2007. وكذا في إطار الفساد الإداري والتلاعب بالمال العام والرشوة، والمحسوبية والزبونية ... وغيرها من الممارسات التي يجرمها القانون المغربي.
وتتمثل تلك الخروقات والتجاوزات فيما يلي:

1- التلاعب في أموال التعويضات السنوية عن التنقل والحراسة:

* توزيع التعويضات السنوية عن التنقل والحراسة بشكل يظهر أن مندوبية الصحة عبارة عن حظيرة وليست مؤسسة عمومية. وذلك دون وجود وثائق ومستندات موقعة من المستفيدين بتسلمهم لتلك المبالغ المالية. دون احترام للدورية الوزارية في هذا الشأن. مع العلم أن ذلك يتم دون إشراك للفرقاء الاجتماعيين في عملية التدبير.
* استفادة بعض المحظوظين بتعويض كبير عن التنقل والحراسة، على سبيل المثال لا الحصر استفادة الممرض الرئيسي بالمركز الصحي باب برد والمسمى " الجيلالي " الملقب " بجلال " من تعويضات خيالية، وسائق سيارة إسعاف يدعى " محمد التيجاني " من تعويض سنوي قدره 11.970 درهم. علما أنه لا يقوم إلا بتنقلات محدودة إلى مدينة تطوان....
* قيام مندوب الصحة بشفشاون بتمرير أموال التنقل والحراسة في حسابات بعض الأعوان وتمكينهم منها لاحقا.
* تأخر المندوب في صرف التعويضات على الأطر العاملة رغم هزالتها.

2- التلاعب بالحركة الانتقالية والاستثنائية:

* عرفت مندوبية شفشاون لتلاعب في ملف الحركة الانتقالية برسم سنة 2011 قام بها مندوب الصحة بسفشاون. بحيث سبق لهذه الجمعية أن راسلت وزارة الصحة والمندوب الجهوي لجهة طنجة تطوان مؤخرا بخصوص حالة ممرضة بالمركز الصحي عين لحجر " رشيدة العمراني " ذات رقم التأجير: 1568559. تم حرمانها وإقصائها من المشاركة في حركة التنقيلات المحلية 2011 رغم استيفائها لجميع الشروط لتعين بمنصب شاغر مدينة شفشاون برسم التنقيلات المحلية بحيث قضت سنة كاملة من العمل بمنطقة يصعب تزويدها بالموارد البشرية) عين لحجار (، وذات ظروف اجتماعية صعبة بحيث أنها متزوجة وأم لطفلين هذا ناهيك على أن المركز الصحي المذكور لا يتوفر على حراسة. وقام مندوب الصحة بمنح المكان الشاغر لممرضة أقل منها نقط وذاك في إطار الزبونية والمحسوبية. وهو الأمر الذي يخالف الدورية الوزارية رقم: 25 بتاريخ 14 أبريل 2008 تعديل رقم 3 بتاريخ: 30 مارس 2011.
* الانتقام الذي تعرضت له الممرضة المذكورة سابقا) رشيدة العمراني (بحيث لم يتم تعيين أي من المتخرجين الجدد من معهد التكوين الأطر في الميدان الصحي في مركز عين لحجار رغم أن الدورية الوزارية تنص على أن الحركة المحلية والجهوية والوطنية... تنظم قبل إجراء التعيينات الجديدة بالوزارة حتى تعطى الأولوية للموظفين العاملين بالمصالح التابعة للوزارة لاسيما بالمناطق النائية، وهو ما أدى إلى جعل المركز المذكور دون تعيين جديد في محاولة انتقامية واضحة من مندوب الصحة بشفشاون بعد الشكايات التي قدمتها الممرضة المعنية. وهو الأمر الذي نصت عليه نفس المذكرة الوزارية مجددا بالصفحة 11 بحيث أنه " يتم تعيين نسبة معينة من التعيينات الجديدة بالمراكز الصعب تزويدها بالموارد البشرية المتواجدة في اللائحة المرفقة للمذكرة ".
* التغطية والتستر على عدم التحاق بعض الموظفين بمقرات عملهم في المراكز النائية التي عينوا بها. بتواطؤ مع مندوب الصحة وهو ما يجعل المندوبية المذكورة بؤرة للمحسوبية والزبونية والفساد الإداري.
* القيام بتنقيل بعض المحظوظين في إطار ما يسمى بحركة التنقيلات الاستثنائية أو لحاجيات المصلحة. حيث تم إلحاق بعض الأطر بمندوبيات أخرى رغم أنهم حصلوا على مقاعد شاغرة في إطار حركة التنقيلات المحلية أو الجهوية أو الوطنية وهو الأمر المخالف للدورية المذكورة مراجعها سابقا.
* أدى تلاعب المندوب بالحركات الانتقالية إلى وجود خصاص مهول في الأطر الصحية وخصوصا الممرضين الشيء الذي يشكل ضغطا على الأطر العاملة التي تشتغل فوق طاقتها.

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

3- الوضعية الكارثية للمراكز الصحية:

* توجد أغلب المراكز الصحية التابعة لمندوبية شفشاون في وضعية كارثية حيث لم تخضع لأي إصلاحات مند مدة طويلة، رغم أن ميزانيات ضخمة يتم تخصيصها لهذا الغرض. وخصوصا المراكز الصحية القروية الموزعة على تراب الإقليم.
* عمل مندوب الصحة بشفشاون على إغلاق مجموعة من المرافق بمستشفى محمد الخامس مثل قسم الإنعاش وتوجيه المرضى إلى المستشفى المدني بسانية الرمل بتطوان.
* إغلاق قسم جراحة النساء و دمجه في قسم جراحة الرجال دون مراعاة لخصوصية الجنسين.
* تسرب مياه الأمطار داخل معظم الأقسام الاستشفائية الشيء الذي يتسبب في تعطيل معظم الأجهزة الكهربائية البيوطبية. وهو ما يهد سلامة الموظفين والمرضى.
* انبعاث الروائح الكريهة من مستودع الأموات بمستشفى محمد الخامس بشفشاون.
* الاستغناء عن خدمات خلية الاستقبالات والإرشادات.
* وجود أبواب بعض الأقسام الاستشفائية ذات أهمية مفتوحة بشكل عشوائي لغياب الصيانة.
* حرمان مستخدمي شركة الحراسة والنظافة من تقاضي الحد للأجور وعدم احترام مدونة قانون الشغل في حقهم نتيجة تواطؤ مندوب الصحة مع الشركات المستفيدة من الصفقات وهو ما ينعكس سلبا على المواطنين.
* هزالة الوجبات المقدمة للموظفين والمرضى بسبب تواطؤ لجن المراقبة والتتبع مع الشركات المستفيدة من الصفقات.
* معاناة المرضى والأطر الصحية من البرد القارس بسبب عدم تشغيل وسائل التدفئة. مع التأكيد على الخروقات التي شابت صفقة توزيع المكيفات على بعض المراكز النائية.
* توزيع الأدوية على بعض المراكز الصحية الرئيسية مع عدم تمكين المراكز النائية منها، ليتم استغلالها من طرف بعض الأطر الصحية في ابتزاز المواطنين خصوصا بمنطقة باب برد.

4- الجمع بين الوظيفة العمومية ومهام تجارية:

* تمتع رئيس قطب المصالح الإدارية والاقتصادية بالمركز الاستشفائي الاقليمي محمد الخامس بشفشاون " بوعزة بورحموني " من حماية خاصة من طرف مندوب الصحة بنفس المدينة حيث يجمع هذا الأخير بين مهمتين الأولى إدارية والثانية تجارية داخل نفس المستشفى. وهو الأمر المناف والمخالف للقانون.
* الحماية الخاصة التي يوفرها مندوب الصحة بشفشاون للمقتصد المذكور من غض الطرف عن الممارسات المشينة.
* إجباره لمستخدمي شركتي النظافة والحراسة في تدبير الأعمال التجارية التي يشرف عليها من أجل الاغتناء الشخصي.
* عدم أداء واجبات كراء المقصف الذي يستغله منذ شهور.
* استفزازه للموظفين والمواطنين وشططه في استعمال السلطة.
* تعرض قسم المصالح الإدارية والاقتصادية للإهمال جرءا الغياب الكامل لهذا المسؤول وانشغاله في تحضير المأكولات والمشروبات والبيع والشراء داخل المقصف.
* احتلال المقتصد المذكور للسكن الوظيفي الكائن بالمركز الصحي الحضري عين حوزي مع تغيير معالمه الهندسية بدون ترخيص من الجهات المعنية.
* تبذيره الفاحش للماء الصالح للشرب الذي يتم أداءه من جيوب دافعي الضرائب.

5- الحماية الخاصة التي يوفرها مندوب الصحة بشفشاون للممرض الرئيسي بالمركز الصحي باب برد:

* يعرف المركز الصحي باب برد مجموعة من الخروقات التي يقوم بها ممرض رئيسي تتمثل في الرشوة وابتزاز الموطنين وقد استطاع بذلك مراكمة ثروات طائلة من خلال توفره على العديد من العقارات. وهي الخروقات التي تقع تحت أعين مندوب الصحة بشفشاون.
* التستر عن الشطط في استعمال السلطة التي يمارسها الممرض المذكور في حق الأطر العاملة تحت نفوذ المركز الصحي المذكور وانحياز المندوب إلى الممرض المذكور رغم خروقاته.
* القيام بتحرير شواهد دون الرجوع إلى الطبيب المختص.
* إعطاء الأولوية لبعض الأعيان وتجار المخدرات بهذه المنطقة على حساب المواطنين.
* تقديم خدمات صحية مقابل إتاوات رغم مجانيتها. خصوصا فيما يتعلق باستغلال الأجهزة الطبية في هذا الأمر.

لذلك، فإن الجمعية تنهي إلى علمكم ما يلي:

1- إدانتها للممارسات غير قانونية التي تعرفها مندوبية الصحة بشفشاون من خلال انتشار الفساد الإداري والمالي ونهب المال العام والرشوة والمحسوبية والزبونية والإقصاء.
2- ادانتها لسياسة اللامبالاة التي تنهجها وزارة الصحة لما تعرفها مندوبيتها بشفشاون من خروقات.
3- استغراب الجمعية تعيين مندوب ذو سوابق في الفساد على رأس مندوبية الصحة بشفشاون. بحيث تم تنقيله من على رأس مندوبية الصحة بالعرائش بعد انتفاضة الأطر الصحية على إثر فضيحة التحرش الجنسي. وهو ما يعتبر تخبط الوزارة المعنية وتهميشها للأطر الكفأة في مقابل ترقية لوبيات الفساد.
4- مطالبتها بإجراء فحص دقيق لمالية المندوبية وإحالة كل من تبث تورطه في نهب المال العام على الجهات القضائية.
5-- مطالبتها برفع الإقصاء الناتج عن الفساد الإداري الذي تعرضت له الإطار الصحي بعين لحجار " رشيدة العمراني " وباقي الأطر الصحية بشفشاون.
5- مطالبتها بوقف الخروقات التي يقوم بها رئيس قطب المصالح الإدارية والاقتصادية بالمركز الاستشفائي الإقليمي محمد الخامس بشفشاون. وفتح تحقيق جدي بها.
6- مطالبتها بفتح تحقيق عاجل وشامل مع مندوب الصحة بشفشاون باعتباره المسؤول الأول عن سائر الخروقات السالفة الذكر.

وإذ تحمل الهيئة التنفيذية لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، مجددا، كل الخروقات والفوضى والفساد ونهب المال العام إلى المصالح المركزية لوزارة الصحة نتيجة اللامبالاة والاستهتار في التعامل مع تظلمات وشكايات ومطالب المواطنين والأطر الصحية والنقابات المهنية وكافة هيئات المجتمع المدني. فإنها تؤكد على حقها في اللجوء إلى كافة الوسائل المشروعة قصد

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

فضحها ووقفها.
وحرر في: 23 غشت 2011.
الهيئة التنفيذية:

نسخة موجهة إلى كل من:
الديوان الملكي
الوزير الأول
وزيرة الصحة
رئيس المجلس الأعلى للحسابات
رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان
رئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة
عامل إقليم شفشاون.
المدير الجهوي لوزارة الصحة بجهة طنجة / تطوان
رئيس الهيئة الوطنية لحماية المال العام
ترانسبرسي المغرب
الصحافة المحلية / الجهوية / الوطنية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مؤامرة تستهدف عمال ومستخدمو التعاونية الفلاحية المغربية من طرف الوزارة الوصية

الثلاثاء, 23 أغسطس 2011 15:45

-

بعد استنفادهم لكل الطرق الاحتجاجية السلمية وسبل الحوار مع الجهات المعنية والتى لم تفض إلى أي نتيجة مرضية ترد لهم كل حقوقهم المادية والمعنوية كاملة والتى بسببها أصبح هؤلاء العمال والمستخدمون يعيشون أوضاعا مادية واجتماعية وصفها الحسين صلاحي ممثل العمال والمستخدمين بالمتردية جراء توقيف صرف أجورهم والتعويضات العائلية بصفة نهائية منذ أزيد من اثنين وعشرين شهرا بعد أن كانوا لمدة أربع سنوات يتوصلون بأجرة شهر واحد مقابل خمسة أشهر من العمل وأضاف الحسين صلاحي أن التعويضات العائلية قد تم توقيفها بشكل نهائي موضحا في ذات الوقت أنه قد تم إقبار ملف (لاسكام الرماني) منذ أزيد من أربع سنوات ولا ندري لمصلحة من سيبقى هؤلاء العمال والمستخدمون وان مصيرهم لامحالة التشرد والضياع، إذا لم تتدخل جهة ما لإيجاد حل لتلك الأزمة التى تضرب فى العمق مصالح العمال والمستخدمين الذين افنوا حياتهم فى خدمة تلك المؤسسة الفلاحية لإنقاذ وأضاف نفس المتحدث أن هذه الوضعية ترتب عنها تراكم ديون نتيجة القروض .ما يمكن إنقاذه الاستهلاكية أضحى المتضررون (العمال والمستخدمون) عاجزين عن سدادها وأصبحوا جراءها عرضة للمتابعات القضائية فى حالة عدم تسديد ما فى ذمتهم من ديون المؤسسات الدائنة كما أصدرت المحكمة التجارية أحكاما فى جل الملفات المطروحة عليها باعتبار أن هذه التعاونية لم تقم بتبرئة ما بذمتها من .مستحقات لفائدة المتضررين

كالصندوق منذ سنة 2007 والى اليوم ،حيث لم تؤد ما فى ذمتها من ديون لفائدة الصناديق الاجتماعية المهنى المغربى للتقاعد، الصندوق لوطنى للضمان الاجتماعى، و الوطنية الملكية للتامين الصحى. وعلى صعيد وزارة التشغيل والتكوين المهنى، فقد انعقد، بمندوبية التشغيل بالخميسات، اجتماع بتاريخ 2009/07/22، اجتماع للجنة الوطنية للبحث والمصالحة بعمالة الخميسات بتاريخ 2009/12/15، رغم هذه 17/06/2010وانعقد اجتماع للجنة الوطنية للبحث والمصالحة بمديرية الشغل بالرباط بتاريخ .الاجتماعات المنعقدة لم نتوصل بآي جواب يذكر لحد الساعة

:كما وجهنا عدة شكايات وهى كالتالى

الديوان الملكى، الوزير الأول، وزير الفلاحة، وزير الداخلية، وزير الشؤون الاقتصادية والعامة ،وزير التشغيل والتكوين المهنى، مدير مكتب التنمية والتعاون، عامل إقليم الخميسات، المجلس الوطنى لحقوق الإنسان، مجلس الوسيط ،الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس عبر بريد الأمانة وقد مر على هذه الرسالات أزيد من ثلاث أشهر ولم نتوصل بأي رد فى .المستشارين الموضوع.ويطالب هؤلاء المتضررون مختلف الجهات والمؤسسات التدخل الفورى والعاجل من اجل الحصول على مستحقاتهم وضمان استمرارية هذه المؤسسة التى كانت تقوم بدور مهم فى شراء محاصيل الحبوب أثناء فصل الصيف وتخزينه ثم بيعه إلى المطاحن. ونخص بالذكر أن هذه المؤسسة تم إنشاءها سنة 1937 إلى حدود سنة 1995 سنة بداية نكستها من جراء تسيير مجلس إدارة فاشل والذي أدى بها إلى الحالة التى نشاهدها اليوم ، وأيضا عدم مراقبة الوزارة الوصية لهذا القطاع لسوء التسيير لمجلسها الوطنى ومديرها منذ سنة 1995 إلى حدود 2004، كذلك نظمنا العديد من الوقفات الاحتجاجية أمام مقر الوزارة المعنية و آخرها كان بتاريخ 29 مارس 2011 و لكن لا حياة لمن تنادي. وفى ذات اليوم استقبل

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

السيد الحسين صلاحي من طرف الكاتب العام للوزارة ، والدي كلف احد مستشاريه بدراسة الملف المطلبي الذي توصل به المسئول الثاني للوزارة بغرض العمل على إيجاد حل لهده القضية ولم نتوصل لحد الآن بأي جواب في الموضوع.لكل هذه الأسباب قررنا تنظيم وقفة احتجاجية مفتوحة أمام باب الوزارة الوصية بالقطاع وكذا أمام البرلمان حتى يرى هذا المشكل الحل الأمثل وسنقر بتاريخها في القريب العاجل، إن شاء الله.

الحسين صالحي

ممثل العمال والمستخدمن للتعاونية المدكورة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme